

من وزير المالية
إلى

30/04/2019

N° 1584

الموضوع: حول الخصم المورد المستوجب على الأكرية
المرجع: مكتوبكم الوارد بتاريخ 07 نوفمبر 2018

لقد طلبتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه معرفة هل يتعين تطبيق الخصم من المورد على معينات الكراء التي تدفعها جمعية "الرصيف الثقافي" لفائدة صاحب المحل الذي تمارس فيه الجمعية نشاطها، وذلك باقتطاع الخصم المذكور من مبلغ الكراء الوارد بعقد الكراء المبرم في الغرض أو بتوظيف نسبة 15% إضافية على المبلغ المذكور، مبينين أنه تم السهو عن توضيح ذلك ضمن عقد الكراء.

جوابا، يشرفني إعلامكم أنه طبقا لأحكام الفصل 52 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات، تخضع المبالغ المدفوعة بعنوان الأكرية للخصم من المورد بنسبة 15% من مبلغها الخام.

ويستوجب الخصم من المورد المذكور خاصة على الأشخاص المعنويين والأشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة على الدخل حسب النظام الحقيقي والأشخاص الطبيعيين المحققين لمداخل المهن غير التجارية والخاضعين للضريبة على الدخل على أساس قاعدة تقديرية.

مع العلم أن مبالغ الخصم من المورد التي يتم خصمها تمثل تسبقة على الضريبة المستوجبة على مالك المحل وأنه يتعين تسليم هذا الأخير شهادة في الخصم من المورد بعنوان المبالغ المخصومة حتى يتسنى له طرح الخصم المذكور من الضريبة السنوية المستوجبة عليه.

بالتالي، وفي الحالة الخاصة بمكتوبكم، وبصرف النظر عن النظام الجبائي الذي تخضع له جمعية "الرصيف الثقافي" فإنه يتعين عليها القيام بالخصم من المورد المستوجب بعنوان الأكرية، وذلك بخصم نسبة 15% من المبالغ الخام للأكرية التي تدفعها الجمعية لفائدة صاحب المحل ودفعه للخزينة في الأجل المحددة لذلك.

مع العلم أنه في صورة عدم القيام بالخصم من المورد أو القيام به بصفة منقوصة تستوجب خطية جبائية تساوي المبالغ غير المخصومة، وتضاعف هذه الخطية في صورة العود خلال سنتين.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام

والسلام
عن وزير المالية وبتفويض منه

المدير العام
للدراسات والتطبيقات الجبائية
الإمضاء: سهام بوفهمري نصحية